

استراتيجية المغرب في مجال التغير المناخي

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، انخرطت المملكة المغربية في مسار التنمية المستدامة.

فإلى جانب الأولويات الوطنية المتمثلة في القضاء على الفقر، و توفير الخدمات الأساسية لجميع المغاربة، وخلق مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي، تأتي حماية البيئة والمحافظة على الأوساط والموارد الطبيعية في صميم خطة العمل الحكومي.

وفي هذا الصدد يعتزم المغرب مواصلة دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى رفع التحدي الذي تفرضه التغيرات المناخية.

وقد وقع المغرب سنة 1992 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وصادق عليها عام 1995. كما احتضن المغرب عام 2001 بمراكش أعمال المؤتمر السابع للأطراف في الاتفاقية، التي تم خوض عنها تفعيل بروتوكول كيوتو. وقد صادق المغرب على هذا البروتوكول سنة 2002.

وفي المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو، ينتمي المغرب للمجموعة الإفريقية باعتباره بلدا إفريقيا، ولمجموعة «الـ 77 زائد الصين»، باعتباره بلدا سائرا في طريق النمو. ويساهم المغرب في صياغة الاختيارات الاستراتيجية لهذه المجموعات. وبالرغم من أن المغرب لا يتسبب بشكل كبير في انبعاثات غاز الدفيئة، فإنه يتأثر بقوة بفعل التغيرات المناخية.

وتسير استراتيجية المغرب لمكافحة التغيرات المناخية وفق مبدأين، يتمثل أولهما في نهج المغرب لسياسة إرادوية لخفض انبعاث الغازات الدفيئة وهو مقتضى بأن تفعيل سياسة الحد من التغيرات المناخية عبر التقليص من هذه الانبعاثات يمكن أن يتحقق تتمة شاملة خاصة عبر إدخال التكنولوجيا النظيفة.

ومن جهة أخرى، وإزاء نتائج التغير المناخي، يسعى المغرب للمحافظة على ترابه وحضارته بالصورة الأكثر ملائمة، عبر التصدي بفعالية لأوجه الهشاشة الذي يتعرض لها مجاله الطبيعي واستباق سياسة للتآكل تكفل بإعداد مجموع ساكنته وفاعليه الاقتصاديين لمواجهة هذه الأوجه من الهشاشة.

ومن أجل إنجاز هذه السياسات، يعتزم المغرب إجراء جرد لاحتياجاته من حيث التمويل، من جهة، وتعزيز قدراته من جهة أخرى.

وبفضل المخطط الوطني لمكافحة الاحترار المناخي يكون المغرب قد أرسى نظام دائم لتتبع هذه السياسات التي ستمكنه من تحقيق التقدم الملموس وتتوفر الضمانات لل蔓حدين الدوليين على حكامه الجيدة.